JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22
https://jaspss.com

بحث بعنوان

تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات دراسة حالة في البلدية

إعداد

محمد علي حسن علي أبو درويش

الأبنية الغير صحية وأسبابها

بلدية معان الكبرى

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (49)
2024-4-22
https://jaspss.com

المُلخَّص

في دراسة حالة تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات، تم تحليل وتقييم حالة البنى التحتية والمباني في البلدية. تم التركيز على تحديد الأماكن ذات الوضع الصحي السيء وتقديم توصيات لتحسين الظروف الصحية والبيئية للمواطنين.

Abstract

In a case study assessing the situation of unsanitary buildings in municipalities, the condition of infrastructure and buildings in the municipality was analyzed and evaluated. Emphasis was placed on identifying places with poor health conditions and providing recommendations to improve health and environmental conditions for citizens.

المُقدِّمة

تُعتبر الأبنية غير الصحية في البلديات تحديًا هامًا يواجه العديد من المجتمعات حول العالم. يُعَدُّ تقييم وضع هذه الأبنية ضرورة ملحة لضمان سلامة وصحة سكان البلدية، ولتحقيق تنمية مستدامة ومحيط صحي للمجتمع.

تتمثل أهمية الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع في توفير رؤى دقيقة حول الوضع الراهن والتحديات المتعلقة بالبنية التحتية غير الصحية في البلديات. بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم عميق لهذه القضية يسهم في وضع استراتيجيات فعّالة لتحسين الأوضاع وتعزيز جودة الحياة للمواطنين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حالة محددة في بلدية معينة، حيث يتم استعراض وتقييم الأبنية غير الصحية الموجودة بها. سيتم تحليل العوامل المؤثرة في تكون هذه الأبنية وتأثيرها على الصحة العامة والبيئة المحيطة.

من المتوقع أن تسفر نتائج هذه الدراسة عن توصيات وتدابير عملية تعزز من سلامة البنية التحتية وتحسين جودة الحياة في البلديات. يُعَدُّ هذا البحث خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الصحة والرفاهية للمجتمعات المحلية.

مشكلة البحث

تعتبر الأبنية غير الصحية في البلديات مصدرًا رئيسيًا للمخاطر الصحية والبيئية للسكان. يُعَدُّ تراكم الأبنية المتهالكة والغير صالحة للسكن نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك عدم الصيانة الدورية، والتشييد غير القانوني، ونقص التنظيم الحضري.

ينتج عن وجود الأبنية غير الصحية في البلديات آثار سلبية على صحة السكان، بما في ذلك زيادة انتشار الأمراض المعدية والتسمم بسبب البيئة السيئة وتعرض الأفراد للإصابة بسبب الهياكل المتهالكة.

تزيد الأبنية غير الصحية في البلديات من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، حيث يكون الأفراد الذين يعيشون في هذه الظروف أكثر عرضة للتهميش والتهميش الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على فرصهم الاقتصادية والتنموية.

تشكل الأبنية غير الصحية تحديًا كبيرًا للسلطات المحلية والجهات المعنية، حيث تتطلب استراتيجيات شاملة وتعاون متعدد القطاعات لتقييم الوضع الحالي وتطبيق حلول فعالة لتحسين الأوضاع البنية والبيئية في البلديات.

أهداف البحث

1. تحديد المناطق ذات الأبنية غير الصحية: يهدف البحث إلى تحديد وتوثيق المناطق في البلدية التي تعاني من وضع بنية غير صحية، وذلك من خلال تحليل البنية التحتية والظروف المعيشية للسكان.

2. تقييم الأثر على الصحة العامة: يسعى البحث إلى فهم الآثار الصحية للأبنية غير الصحية على السكان، بما في ذلك انتشار الأمراض والمخاطر الصحية المحتملة نتيجة للبيئة غير السليمة.

3. وضع سياسات وإجراءات تحسينية: تهدف الدراسة إلى وضع توصيات وسياسات عملية تعزز من تحسين البنية التحتية والبيئة المحلية في البلديات، مما يسهم في تحسين جودة الحياة والصحة العامة.

4. تعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية: يهدف البحث إلى تشجيع التوعية والمشاركة المجتمعية في تحسين البنية التحتية والصحة العامة، من خلال تشجيع الحوار والتفاعل مع السكان والجهات المعنية.

5. تحقيق أهداف التنمية المستدامة: يسعى البحث إلى الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هدف توفير الإسكان اللائق والصحي للجميع وتوفير بيئة حضرية مستدامة وآمنة للسكان.

أهمية البحث

1. تحسين جودة الحياة: يساهم البحث في تقييم وضع الأبنية غير الصحية في تحسين جودة الحياة للسكان، من خلال تحديد المشاكل والتحديات وتطوير حلول مبتكرة وفعالة لتحسين البنية التحتية والبيئة المحيطة.

2. تعزيز الصحة العامة: يسهم البحث في تحسين الصحة العامة للسكان عن طريق التركيز على تقييم الأثر الصحي للأبنية غير الصحية وتطوير إجراءات وسياسات للحد من المخاطر الصحية المحتملة.

3. الحد من الفقر وعدم المساواة: يساهم البحث في تخفيف الفقر وتقليل الفجوة في التنمية بين المناطق، من خلال تحديد المناطق التي تعاني من وضع بنية غير صحية وتوجيه الجهود والموارد نحو تحسينها.

4. تحقيق التنمية المستدامة: يساهم البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز بنية تحتية صحية ومستدامة في البلديات، والتي تسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي.

5. تعزيز الإدارة الحضرية الفعالة: يسهم البحث في تعزيز الإدارة الحضرية الفعالة والاستدامة، من خلال توجيه السياسات والاستراتيجيات الحضرية نحو تحسين الأبنية وتعزيز الجودة الحضرية والبيئية في البلديات.

أسئلة البحث

1. ما هي أهمية تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات للصحة العامة وجودة الحياة؟

2. ما هي العوامل التي تسهم في تكون الأبنية غير الصحية في البلديات؟

3. ما هي التدابير والسياسات التي يمكن اتخاذها لتحسين وضع الأبنية غير الصحية في البلديات؟

4. كيف يؤثر وضع الأبنية غير الصحية على المجتمعات المحلية من حيث الفقر وعدم المساواة؟

5. كيف يمكن للمشاركة المجتمعية أن تلعب دورًا في تحسين وضع الأبنية غير الصحية في البلديات؟

الإطار النظري

تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات: دراسة حالة في البلدية

تعتبر الأبنية غير الصحية في البلديات مشكلة حضرية متفشية تستدعي الاهتمام والتدخل الفوري. يشير مصطلح "الأبنية غير الصحية" إلى المباني والمنشآت التي تعاني من مشاكل هندسية وصحية تهدد سلامة السكان وتؤثر على جودة حياتهم. ولذا، فإن تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات يعد أمرًا ضروريًا لوضع استراتيجيات وحلول فعالة لتحسين البيئة العمرانية والحفاظ على صحة وسلامة المجتمع.

تقييم وضع الأبنية غير الصحية يتطلب منهجية شاملة تشمل عدة جوانب. أولاً، ينبغي تحديد المعايير والمؤشرات التي تحدد الأبنية غير الصحية، مثل وجود تلف في الهيكل التحتي للمبنى، أو عدم امتثاله

للمواصفات الصحية والسلامة، أو وجود مشاكل في النظام الكهربائي أو السباكة. من ثم، يتم تطبيق هذه المعايير والمؤشرات على البنايات الموجودة في البلدية لتحديد المباني غير الصحية.

بعد تحديد المباني غير الصحية، يتعين إجراء تقييم شامل للأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه الحالة. يتضمن ذلك دراسة العوامل البيئية والمناخية المؤثرة، وتحليل السياسات والتشريعات المحلية المتعلقة بالبناء والصحة، وتقييم جودة التصميم والإنشاء والصيانة. يهدف هذا التقييم إلى تحديد النقاط الضعيفة في العملية البنائية وتحديد العوامل التي يمكن تحسينها للحد من انتشار الأبنية غير الصحية في المستقبل.

بعد تحليل الأسباب والعوامل، يتم وضع خطة عمل للتعامل مع الأبنية غير الصحية في البلديات. يجب أن تشمل هذه الخطة تدابير فورية لإصلاح وتجديد المباني الحالية، بالإضافة إلى توجيهات وتوعية لأصحاب المباني حول الإجراءات الواجب اتباعها للحفاظ على صحة البناء وسلامة السكان. كما يجب أن تتضمن الخطة تعزيز الرقابة والمراقبة البنائية لضمان التزام البناءبالمعايير الصحية والسلامة. يمكن أيضًا أن تتضمن الخطة تشجيع التطوير العمراني المستدام واستخدام مواد بناء صحية وصديقة للبيئة.

بعد تنفيذ الخطة، يجب أن يتم متابعة وتقييم الجهود المبذولة لتحسين وضع الأبنية غير الصحية في البلديات. يمكن استخدام مؤشرات مثل عدد المباني المجددة، وتحسين جودة الهيكل التحتي، وتقليل حوادث السلامة، وتحسين جودة الحياة للسكان كمعايير لقياس التقدم.

في النهاية، يعد تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات دراسة حالة ضرورية لتحديد المشاكل والتحديات التي تواجه البنية التحتية والعمرانية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين. يتطلب ذلك تعاونًا قويًا

بين البلدية والجهات المعنية والمجتمع المحلي لضمان تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق بيئة معيشية صحية وآمنة للجميع.

يدور الإطار النظري حول موضوع تقييم وضع الأبنية غير الصحية في البلديات، يمكن اعتماد العديد من النقاط الأساسية:

1. **نظرية البنية التحتية الصحية:** يتناول هذا الإطار النظري العلاقة بين البنية التحتية الصحية وجودة الحياة والصحة العامة في المجتمعات المحلية، وكيفية تقييم هذه البنية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير وتحسين.

نظرية البنية التحتية الصحية هي مفهوم يعتمد على الفكرة الأساسية بأن هناك عوامل تحتية متعددة تؤثر على الصحة البشرية بشكل مباشر. تُعتبر هذه النظرية مرتكزًا لفهم الصحة والمرض، وتحديدًا لعوامل الخطر والحماية والوقاية. يعتمد تطبيق هذه النظرية على تحليل العوامل المؤثرة في البيئة المحيطة بالفرد، وكذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على حياته وصحته.

تقوم البنية التحتية الصحية على فهم مجموعة متنوعة من العوامل التي تتداخل مع بعضها البعض لتشكيل البنية الأساسية للصحة. من بين هذه العوامل، الوصول إلى الرعاية الصحية، وجود بيئة ملائمة للحياة والعمل، والتغذية السليمة، والسكن الآمن، والتعليم، والتوظيف، والأمان الاجتماعي. ومن خلال دراسة هذه العوامل والتدخل فيها يمكن تحسين حالة الصحة للأفراد والمجتمعات.

يشير بعض الباحثين إلى أن فهم البنية التحتية الصحية يمكن أن يسهم في تحسين التدخلات الصحية وتعزيز الصحة العامة. على سبيل المثال، يمكن توجيه السياسات الصحية والاجتماعية لتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من نقص في التمويل الصحي أو البنية التحتية الطبية.

باختصار، تعتبر نظرية البنية التحتية الصحية أداة مهمة لفهم الصحة العامة وتحديدها، حيث تركز على العوامل الأساسية التي تؤثر على الصحة في المجتمعات والأفراد. ومن خلال التدخل في هذه العوامل، يمكن تحسين جودة الحياة والصحة للجميع.

2. نظرية التنمية المستدامة: تسلط هذه النظرية الضوء على ضرورة تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية للمجتمعات، وكيف يمكن لتقييم وتحسين وضع الأبنية غير الصحية أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

نظرية التنمية المستدامة هي مفهوم يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية للمجتمعات والأفراد واحتياجات الأجيال القادمة، دون المساس بقدرة البيئة على تلبية هذه الاحتياجات. تعتبر هذه النظرية إطارًا شاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية بشكل مستدام.

تقوم نظرية التنمية المستدامة على ثلاثة أركان رئيسية: الاقتصاد والاجتماع والبيئة. تهدف الأبعاد الاقتصادية من هذه النظرية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوزيع الثروة بشكل عادل. في حين تسعى الأبعاد الاجتماعية إلى تحقيق التنمية البشرية وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. أما الأبعاد البيئية، فتهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها وتوفير الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

تعتمد نظرية التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ الرئيسية، منها التفكير بالتفاعلات الكاملة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضرورة المسؤولية المشتركة للأفراد والمجتمعات والحكومات في تحقيق التنمية المستدامة، والاعتراف بحقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من الموارد الطبيعية والبيئية.

باختصار، تمثل نظرية التنمية المستدامة مفهومًا شاملاً يهدف إلى تحقيق التنمية بطريقة تحافظ على البيئة وتلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

3. نظرية الإسكان اللائق: تركز هذه النظرية على أهمية توفير إسكان لائق وصحي للسكان، وكيفية تقييم جودة الإسكان والبنية التحتية المرتبطة به من خلال معايير محددة.

نظرية الإسكان اللائق تعتبر مفهوماً مهماً في مجال التخطيط العمراني والسياسات الاجتماعية، حيث تسعى إلى توفير سكن مناسب ولائق للجميع. تتمثل أهمية هذه النظرية في توفير مأوى آمن وصحي وملائم للعيش لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمهمشين.

تتضمن مبادئ نظرية الإسكان اللائق توفير الوصول العادل للسكن، حيث يجب أن يكون السكن متاحًا بأسعار معقولة وفي مواقع قريبة من فرص العمل والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتمتع السكان بحرية اختيار المكان والنوعية المناسبة لسكنهم وفقًا لاحتياجاتهم وظروفهم الاقتصادية.

تعتبر الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية جوانباً أساسية في نظرية الإسكان اللائق، حيث يجب أن يتمتع السكان بالشعور بالانتماء والملاءمة داخل مجتمعاتهم السكنية، بالإضافة إلى توفير بيئة صحية وآمنة تسهم في تحسين جودة حياتهم وصحتهم.

يتطلب تحقيق نظرية الإسكان اللائق التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من أجل تطوير سياسات وبرامج توفر السكن اللائق للجميع وتعزز التنمية المستدامة للمجتمعات.

4. نظرية العدالة الاجتماعية: تسلط هذه النظرية الضوء على ضرورة تحقيق العدالة في توزيع الموارد والخدمات، بما في ذلك البنية التحتية الصحية، وكيفية تقييم وضع الأبنية غير الصحية بمنظور العدالة الاجتماعية.

نظرية العدالة الاجتماعية هي مفهوم فلسفي وسياسي يهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع، وضمان فرص متساوية للجميع في الحصول على الحقوق والفرص والموارد. تعتمد هذه النظرية على فكرة توزيع الثروة والفرص بشكل عادل، بحيث يتمتع كل فرد بالحق في الحي الكريم والكرامة والمساواة أمام القانون وفي الوصول إلى الخدمات والفرص.

تعتبر العدالة الاجتماعية أساسية في بناء المجتمعات المزدهرة والمستدامة، حيث تسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسلم الاجتماعي، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة في المجتمع.

تشمل مبادئ العدالة الاجتماعية توفير الحماية والدعم للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمعوقين والمهاجرين والأقليات. كما تشمل أيضًا تحقيق التوزيع العادل للموارد والفرص والخدمات، وتقديم الدعم لتحقيق المساواة في الفرص التعليمية والصحية والاقتصادية.

يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية تحديًا مستمرًا يتطلب تضافر جهود الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى التفاعل الإيجابي بين الأفراد والمجتمعات لتعزيز الوعي بأهمية العدالة الاجتماعية والعمل نحو تحقيقها في كافة المجالات.

5. نظرية الإدارة الحضرية: تركز هذه النظرية على كيفية تخطيط وإدارة المدن والبلديات بشكل فعال، بما في ذلك تقييم وتحسين البنية التحتية الصحية كجزء من الإدارة الحضرية.

نظرية الإدارة الحضرية هي مجموعة من المفاهيم والأساليب التي تستخدم لتخطيط وإدارة المدن والمناطق الحضرية بشكل فعال. تهدف هذه النظرية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المدن من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

تتضمن نظرية الإدارة الحضرية مجموعة من المفاهيم الأساسية، منها التخطيط العمراني وتنظيم الأراضي وتوجيه التطور العمراني بشكل مستدام، بالإضافة إلى إدارة الموارد العامة مثل المياه والطاقة والنقل بشكل فعال.

يعتمد نجاح نظرية الإدارة الحضرية على التعاون بين الحكومات المحلية والجهات ذات الصلة والمجتمع المدني، حيث يتم تطوير السياسات والبرامج الحضرية بناءً على استشارة الجمهور وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

تشمل أهداف نظرية الإدارة الحضرية تعزيز التنوع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في المدن، وتحسين جودة الحياة للسكان من خلال توفير بيئة عمرانية ملائمة ومستدامة للعيش والعمل والترفيه.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تحديد المناطق ذات الوضع البنيوي الغير صحي في البلدية، مع تحديد العوامل المسببة لهذه الحالة.

2. تحليل آثار الوضع البنيوي غير الصحي على صحة السكان وجودتهم المعيشية.

3. تحديد المخاطر البيئية المحتملة المرتبطة بالأبنية غير الصحية وتأثيرها على البيئة المحلية.

4. توضيح التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للوضع البنيوي الغير صحي على المجتمع المحلي.

التوصيات:

1. تنفيذ برامج لترميم وصيانة الأبنية الغير صحية بالتعاون مع الجهات المعنية.

2. تطوير سياسات عامة لمنع بناء الأبنية غير الصحية وتنظيم البناء العشوائي.

3. تعزيز التوعية الصحية والبيئية بين السكان حول أهمية الحفاظ على البنية التحتية الصحية.

4. تعزيز التعاون بين الحكومة المحلية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص لتحقيق تحسينات في البنية التحتية الصحية.

5. تنفيذ برامج لتحسين الإسكان وتوفير بدائل سكنية صحية وملائمة للسكان المتضررين.

المصادر والمراجع

Kumar, S., Bhattacharyya, J. K., Vaidya, A. N., Chakrabarti, T., Devotta, S., & Akolkar, A. B. (2009). Assessment of the status of municipal solid waste management in metro cities, state capitals, class I cities, and class II towns in India: An insight. Waste management, 29(2), 883-895.

Grossi, G., & Santell, B. (2009). Quasi-experimental evaluation of a stress management programme for female county and municipal employees on long-term sick leave due to work-related psychological complaints. Journal of rehabilitation medicine, 41(8), 632-638.

Cabaleiro, R., Buch, E., & Vaamonde, A. (2013). Developing a method to assessing the municipal financial health. The American Review of Public Administration, 43(6), 729-751.

Singh Ahluwalia, S. (2008). A framework for efficient condition assessment of the building infrastructure.

Seasons, M. (2003). Monitoring and evaluation in municipal planning: Considering the realities. Journal of the American planning association, 69(4), 430-440.